جهود الشيخ أبي بكر محمود غومي في تفسير الآيات الدستورية من خلال تفسيره : رد الأذهان إلى معاني القرآن.

الدكتور نوح عبد الله عثمان

Department of Islamic Studies and Shari'ah. Bayero University, Kano. nuhuaugiwa@gmail.comPhone Number: 07033291639 & 08182100982

ملخص البحث:

تناول هذا البحث جهود الشيخ أبي بكر غومي في تفسير الآيات الدستورية من خلال تفسيره *رد الأذهان* . وتهدف الدراسة إلى جمع معالم الفكر الدستوري والفكر السياسي الإسلامي التي أوردها الشيخ في مواضع مختلفة من السور القرآنية عبر تفسيره *رد الأذهان*، مع توضيح أثر الحركات الإصلاحية والعلمية والتجديدية في تفسيره. وتبرز أهمية الموضوع من خلال ارتباطه بتفسير القرآن الكريم، ولا سيما الآيات التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وهو ما يضفي عليه أهمية بالغة..واعتمد البحث المنهج الوصفي، حيث تقوم الدراسة بوصف الفكر الدستوري وصفًا علميًّا دقيقًا، كما اتبع المنهج التحليلي من خلال تحليل قضايا الموضوع تحليلًا أكاديميًّا قائمًا على الاستدلال. وتوصل البحث إلى أن الشيخ أبا بكر غومي حركيٌّ إسلاميٌّ ومصلحٌ، يهتم بقضايا الأمة الإسلامية على المستويين المحلي والدولي، وأنه مجتهد وعالم بواقع مجتمعه، ملبٍّ لحاجات أمته بفكره الإسلامي الثاقب، ولا سيما عند تفسير الآيات الدستورية. كما بيَّنت الدراسة أن من جهود الشيخ في معالجة القضايا السياسية بيانُ النظام الإسلامي الراشد في الحكم والإدارة، وتوعيةُ المسلمين وإرشادُهم في الشؤون القيادية، وتشجيعُهم على المشاركة السياسية والانخراط في الوظائف الحكومية والإدارية. وخلص البحث إلى أن الشيخ غومي لم يخرج عن آراء أهل السنة، سلفهم وخلفهم، ولا عن جمهور المفسرين في تفسير الآيات الدستورية، ولم يخالف أصلًا من الأصول في استنباطاته وفتاواه الدستورية والسياسية عمومًا.

المقدمة:

الحمد لله ملكِ الملك، يؤتي الملكَ من يشـــاء، وأوجب طاعته وطاعة أولي الأمر في حدود الشرــع، والصــلاة والســلام على رســوله الكريم القائد الرشــيد. أمّا بعد؛ فلما كان القرآن الكريم كتابَ هدايةٍ يشـــمل جميع المجالات، وكان المطلوب من العباد أن ينتهجوا منهجَ الله تعالى، ومن ذلك ما أجمله سـبحانه في كتابه من تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين، وما طبَّقه النبي صـلى الله عليه وسـلم

أحسنَ تطبيق، ثم من جاء بعده من الخلفاء الراشدين، قام العلماء من الفقهاء والمفسرين بشرح وتوضيح ما أجمله القرآن الكريم من الآيات الدستورية.

ومن هؤلاء المفسرين الشيخ أبو بكر غومي في تفسيره *رد الأذهان إلى معاني القرآن*، إذ بذل الشيخ جهوده التفسيرية في تثقيف المسلمين في قارة إفريقيا عامة، وفي دولة نيجيريا الفيدرالية خاصة، في مجال التجديد الديني والإصلاح المجتمعي.

وأصل هذه الدراسة مقالةٌ قُدِّمت إلى المؤتمر الدولي الرابع حول حياة الشيخ أبي بكر محمود غومي وإرثه الفكري، تحت المحور الرئيس :**تجديد الحركة العلمية والخطاب الاجتماعي السياسي في نيجيريا**، والذي نظَّمه مركز الحضارة الإسلامية وحوار الأديان، جامعة بايرو، كانو، بتاريخ **27–26 يناير 2026م**.

ولتحقيق أهداف الدراسة قسَّم الباحث الموضوع إلى المباحث الآتية:

- **المبحث الأول :**ترجمة موجزة عن الشيخ أبي بكر غومي.
- **المبحث الثاني :**مفهوم الدستور.
- **المبحث الثالث :**جهود الشيخ غومي في تفسير الآيات الدستورية.

المبحث الأول: ترجمة موجزة عن الشيخ أبي بكر غومي وكتابه *رد الأذهان*

أولًا: السيرة الذاتية للشيخ أبي بكر غومي

وُلِد الشيخ أبو بكر محمود غومي يوم الجمعة 25 من شهر رمضان سنة 1344هـ، الموافق 7 نوفمبر 1924م، في قرية غومي(Gumi)بولاية زمفرا شمال نيجيريا.

تعلَّم القرآن الكريم ومبادئ العلوم الشرعية على يد والده العالم محمود غومي (Mal. Mahmud Na Gumi)، وحفظ القرآن الكريم عند الشيخ رابع طن تنقي، والد الخليفة إسحاق رابع. ثم التحق بالمدرسة الابتدائية(Elementary Primary School Dogon Daji)في قرية تُسمى دوغن داجي (Dogon Daji)خلال الفترة 1933–1935م، ثم بالمدرسة الوسطى في سكتو (Middle School Sokoto)سنة 1935م بعد أن قضى سنتين في الأولى، واستمر فيها إلى سنة 1942م. وبعد ذلك التحق بالكلية الوطنية للطلبة الموهوبين في كدونا خلال الفترة 1942–1947م، ثم التحق بمدرسة العربية في كانو وتخرج فيها سنة 1947م. كما التحق بمعهد التربية بخت الرضا في الودان، ونال درجة الدبلوم العالي في التربية سنة 1955م.

ومن شيوخه: والده محمود غومي، والشيخ وزير جنيد بن محمد البخاري، والشيخ /سعدي ياسين المقرئ اللبناني (وأخذ عنه إجازة في القرآن الكريم بسنده برواية حفص عن عاصم)، والشيخ محمد ناصر بن محمد الكبري، زعيم الطريقة القادرية في إفريقيا، والشيخ يابو.(ShehuYabo) ومن

تلاميذه: الشيخ لول أبو بكر، والشيخ إبراهيم بن سليمان عرب، والشيخ محمد أحمد سنوسي غومي، والشيخ أحمد ليمو، والشيخ يوسف صنبو.

ومما تولاه الشيخ أبو بكر غومي من الوظائف العامة: التدريس في مدرسة العلوم الشرعية في كانو، ثم العمل في القضاء الشرعي، إلى أن عُيِّن قاضي القضاة لشمال نيجيريا سنة 1975م، وقبل ذلك كان مستشارًا دينيًّا لرئيس إقليم شمال نيجيريا الزعيم أحمد بللو. وكان له حضور فعَّال وعضوية في عدد من المجالس والمؤسسات الإسلامية على المستويين الوطني والدولي؛ إذ كان عضوًا ومديرًا عامًا لمجلس الشورى للشؤون الدينية لشمال نيجيريا، وعضوًا مؤسسًا في جماعة نصر الإسلام، كما شارك في تأسيس رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، وكان عضوًا في المجلس الأعلى للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة –زادها الله شرفًا.–

ومن آثاره العلمية :*رد الأذهان إلى معاني القرآن*، *والعقيدة الصحيحة بموافقة الشريعة*، *وقضايا في الاقتصاد والتعامل مع البنوك الربوية*، *والورد العظيم من الأحاديث والقرآن الكريم*، وترجمة القرآن الكريم إلى لغة الهوسا، *والإسلام ونواقضه*، *ومناسك الحج والعمرة*، *ومراتب الإسلام*، وقد ألَّف هذه الكتب الأخيرة بلغة الهوسا، إضافة إلى مؤلفات أخرى.

وقد وفق الله الشيخ في حياته الدعوية والعلمية، فشهد الناس أثر دعوته، ونال عددًا من الجوائز التكريمية والدكتوراه الفخرية؛ فحصل على جائزة الوطن التقديرية من حكومة نيجيريا الفيدرالية(C.F.R)، وجائزة الملك فيصل لخدمة الإسلام سنة 1987م من المملكة العربية السعودية، والدكتوراه الفخرية من جامعتي أحمد بللو بزريا شمال نيجيريا، وجامعة إبادن جنوب نيجيريا سنة 1976م، كما ورد اسمه في قاموس *Who is Who* بجامعة كامبردج (Cambridge University).

اتجاه الشيخ غومي وثناء العلماء عليه:

وكان الشيخ أبو بكر غومي سلفيًّا مالكيًّا، أوتي ملكة فقهية، وكان زاهدًا صابرًا تقيًّا، محبًّا للخير للناس، محبَّبًا إليه تعليم الأمة أمور دينها ودنياها، وكان يغضب لله، وقد أثنى عليه العلماء والدعاة والمصلحون والمثقفون والسياسيون خيرًا، ولا يزال الخاص والعام يذكرونه بالثناء والدعاء.

الشيخ غومي وتوجيه لمسلمين:

وقد وجَّه الشيخ المسلمين إلى الالتحاق بالقوات المسلحة والشرطة، ووعَّى رجال الأمن من الشرطة والقوات المسلحة بأهمية الدين الإسلامي والسعي لخدمته، كما شجَّع المسلمين على المشاركة السياسية، والانخراط في الوظائف العامة.وتوفي الشيخ أبو بكر غومي صباح يوم الجمعة 14 ربيع الأول سنة 1413هـ، الموافق 1992/9/11م، عن عمر ناهز 69 سنة قمرية، و68 سنة شمسية، رحمه الله تعالى رحمة واسعة. ومن أولاده علماء، ومحامون، ومهندسون، وجنود، واقتصاديون، وأطباء.

المبحث الثاني: مفهوم الدستور

الدستور في اللغة: كلمة فارسية الأصل، تعني الدفتر الذي تُكتب فيه أسماء الجند، أو الذي تُجمع فيه قوانين الملك. وقد انتقلت إلى العربية من التركية بمعنى (قانون وإذن)، ثم تطوَّر استعمالها حتى أصبحت تُطلق في العصر الحديث على القانون الأساسي في الدولة.

أما الدستور اصطلاحًا، فقد عُرِّف بتعريفات متعددة، متقاربة المعنى، من أهمها:

- أنه: «القواعد المتعلقة بنظام الحكم، والهيئات القائمة بوظائف الحكم، والمنظمات السياسية، والعلاقات بين الهيئات الحاكمة والمحكومين.«
- ومنها أنه: «مجموعة الأحكام التي تُبيِّن شكل الدولة ونظام الحكم فيها، وسلطاتها، وطريقة توزيع هذه السلطات، وبيان اختصاصاتها، وحقوق المواطنين وواجباتهم.«

أما بالنسبة لمحتوى الدساتير، فقد ذكر بعض المفكرين أن الدستور يجيب عن تسع نقاط، هي:

- لمن الحكم؟
- ما حدود تصرفات الدولة؟
- ما الحدود التي تعمل السلطات الثلاث في نطاقها؟
- ما الغاية التي تقوم من أجلها الدولة؟
- كيف تُؤلَّف الحكومة لتسيير نظام الدولة؟
- ما الصفات التي يتحلى بها القائمون بأمر الحكومة؟
- ما الأسس الدستورية للمواطنة، وبأي طريق يصبح الفرد عضوًا في كيان الدولة؟
- ما الحقوق الرئيسة لمواطني الدولة؟
- ما حقوق الدولة على المواطنين؟

أما الدستور في الفكر السياسي الإسلامي، فله معنيان: المعنى العام، والمعنى الخاص:

- **المعنى العام :**هو مجموعة القواعد والأحكام العامة الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية، التي تنظم المبادئ الرئيسة التي يقوم عليها الحكم في الإسلام.
- **المعنى الخاص :**هو مجموعة القواعد والأحكام الأساسية في الدولة المسلمة، التي تُبيِّن نظام الحكم وشكل الدولة، والسلطات العامة فيها، والأشخاص والهيئات التي تتولى هذه السلطات، وعلاقة هذه السلطات بعضها ببعض، وبيان حقوق الأفراد وواجباتهم، صادرةً عن مبادئ الإسلام العامة وتنظيماته في الشؤون الدستورية.

وتتلخص هذه التعريفات، إسلاميةً كانت أو وضعيةً، في نظر الباحث، في كون الدستور مجموعة القواعد التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، من حيث تحديد الالتزامات والحقوق، وضبط السلطات المختلفة في الدولة: التشريعية والتنفيذية والقضائية. غير أن المفهوم الإسلامي يختلف عن غيره من حيث الخصائص والمصدرية والغاية.

مصادر الدستور الإسلامي:

إذا كان منبع الدساتير الوضعية هو العرف والسوابق القضائية، فإن مصدر الدستور الإسلامي هو الكتاب والسنة والإجماع، ثم الاجتهاد المبني عليها.

خصائص الدستور الإسلامي:

لما ارتكز الدستور في النظم الغربية والشرقية على منطلقات فكرية ناتجة عن الفكر البشري المتأثر بخليط من الحضارات الوثنية والدينية المحرَّفة والمادية، نجد في المقابل أن الدستور في الدولة الإسلامية يقوم على قاعدة صلبة من الإيمان والوحي، بما فيه من أصالة وصفاء المنبع. وصحيح أن الدستور في أي دولة لا يختلف كثيرًا عن دستور دولة أخرى من الناحية الشكلية أو من حيث الموضوعات العامة، إلا أن الاختلاف الجوهري يكمن في كيفية معالجة هذه الموضوعات؛ فدستور الدولة الإسلامية يعالجها معالجةً منطلقة من أسس ربانية، بينما تعالجها الدساتير الأخرى وفق منطلقات بشرية وتأثيرات بيئية وتاريخية أرضية.

الآيات الدستورية في القرآن الكريم:

قررت النصوص القرآنية مبادئ أساسية يقوم عليها كل نظام دستوري عادل، من أبرزها: الشورى، والعدل، والمساواة. كما تناولت بعض الآيات أحكامًا دستوريةً محددة، تُعد من المسائل المهمة التي يُرجع إليها عند وضع دستور إسلامي. ومن هذه الآيات ما يأتي:

1. الآيات المقرِّرة لضرورة الشورى، مثل قوله تعالى:{وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ} سورة آل عمران، آية 159.
2. الآيات المقرِّرة لمبدأ العدل، مثل قوله تعالى
{وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ} سورة النساء، آية 58.
3. الآيات المقرِّرة لمبدأ المساواة، مثل قوله تعالى:
{إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ} سورة الحجرات، آية 10.
4. الآيات المقرِّرة لوجوب الحكم بما أنزل الله، مثل قوله تعالى:
{وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ} سورة المائدة، آية 49.
5. الآيات المقرِّرة لنظام القضاء والتقاضي والمساواة أمامه، مثل قوله تعالى:
{وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا۟اعْدِلُوا۟هُوَأَقْرَبُلِلتَّقْوَى} سورةالمائدة،آية 8.
6. الآيات المتضمنة لأحكام السلم والحرب، مثل قوله تعالى:
{وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا} سورة الأنفال، آية 61، وقوله تعالى:
{وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً} سورة التوبة، آية 36.
7. الآيات المتضمنة لحقوق الأمة على الحاكم، مثل قوله تعالى:
{وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ} سورة التوبة، آية 71.
8. الآيات المتضمنة لحقوق الحاكم على الأمة، مثل قوله تعالى:
{أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ} سورة النساء، آية 59.

9. الآيات المتضمنة لحق الحياة، مثل قوله تعالى:
{وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ} سورة البقرة، آية 179.
10. الآيات المتضمنة للوفاء بالمعاهدات، مثل قوله تعالى:
{إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ} سورة التوبة، آية 71.
11. الآيات المتضمنة لحق إبداء الرأي، مثل قوله تعالى:
{قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ} سورة المجادلة، آية 1.
12. الآيات المقرِّرة لتكريم الإنسان، مثل قوله تعالى:
{وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ} سورة الإسراء، آية 70.
13. الآيات المقرِّرة لصيانة الأموال العامة، مثل قوله تعالى:
{وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ} سورة آل عمران، آية 161.
14. الآيات المقرِّرة لقاعدة الولاء والبراء، مثل قوله تعالى:
{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ} سورة الممتحنة، آية 1.
15. الآيات المقرِّرة لحماية المحايدين، مثل قوله تعالى:
{فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا} سورة النساء، آية 90.
16. الآيات المقرِّرة لحسن الجوار، مثل قوله تعالى:
{أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ} سورة الممتحنة، آية 8.
17. الآيات المقرِّرة لرابطة الإنسانية، مثل قوله تعالى:
{يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ} سورة النساء، آية 1.

ومما تقدم يتضح أن القرآن الكريم قد تضمَّن مسائل دستوريةً مهمة، على أن الآيات المذكورة ليست للحصر، وإنما للتمثيل، إذ يمكن استخراج مسائل دستورية أخرى من القرآن الكريم.

المبحث الثالث: جهود الشيخ غومي في تفسير الآيات الدستورية

أولًا: مبدأ الشورى

يُعد مبدأ الشورى من المبادئ الدستورية الإسلامية، وهو نوعان: الشورى الفنية، والشورى النظامية.فالشورى الفنية هي استطلاع الرأي من ذوي الخبرة للوصول إلى أقرب الأمور إلى الحق، أما الشورى النظامية فهي «استطلاع رأي الأمة، أو من ينوب عنها، في الأمور العامة المتعلقة بها.«

قال تعالى:{وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ} سورة آل عمران، آية 159. وقد أمر الله سبحانه وتعالى نبيه الكريم بمشاورة أصحابه، والأمر يقتضي الوجوب. وقد ذهب كثير من العلماء، ومنهم الجمهور، إلى وجوب المشورة على الحاكم أو ولي الأمر. قال ابن خويز منداد: يجب على الولاة مشاورة العلماء فيما لا يعلمون، وفيما أشكل عليهم من أمور الدين، ومشاورة وجوه الجيش فيما يتعلق بالحرب، ووجوه الناس فيما يتعلق بالمصالح، ووجوه الكتّاب والعمّال والوزراء فيما يتعلق بمصالح البلاد وعمارتها. وحكى القرطبي عن ابن عطية أنه قال: لا خلاف في وجوب عزل من لا يستشير أهل العلم والدين.

أما في حق النبي صلى الله عليه وسلم، فقد دلت عبارات الشيخ غومي رحمه الله على استحباب ذلك، حيث قال –بعد أن فسر الشورى باستخراج آراء الأصحاب–: «تطييبًا لقلوبهم، وليُستنَّ بك». وإن كانت الآية قد نزلت في شأن الحرب، فإن الشيخ غومي يرى مشروعية الشورى في الحرب وغيرها، وأنها عامة، وقد أيد ذلك بما ثبت في مجموع النصوص الحديثية من كثرة مشاورة النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه.

وقد وافق الشيخ غومي في هذه المعاني عددٌ من المفسرين، منهم: القاضي البيضاوي، والشوكاني، والشيخ ابن عاشور. وقد مال ابن عاشور إلى استحباب الشورى في حق النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: ومن السلف من ذهب إلى اختصاص الوجوب بالنبي صلى الله عليه وسلم، قاله الحسن وسفيان، ثم قال: «وإذا كان المجتهد من أمته لا يستشير في اجتهاده، فكيف تجب الاستشارة على النبي صلى الله عليه وسلم؟.«

ثانيًا: مبدأ العدل

يُعد مبدأ العدالة في نظام الحكم والدستور مجموعة الأحكام والتصرفات التي تهدف إلى إسعاد الأمة وتحقيق مصالحها وفقًا لمبادئ الشريعة وأصولها العامة، بعيدًا عن الأهواء والشهوات.قال ابن عطية (ت 542هـ): العدل هو فعل كل مفروض من عقائد وشرائع، والسير مع الناس في أداء الأمانات، وترك الظلم، والإنصاف، وإعطاء الحقوق. وقال ابن القيم (ت 751هـ): «إن الله سبحانه أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط، وهو العدل الذي قامت به السماوات والأرض، فحيث ظهرت أمارات العدل وأسفر وجهه بأي طريق كان، فثم شرع الله ودينه.« ومن الآيات المقرِّرة لمبدأ العدل قوله تعالى:{وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ} سورة النساء، آية 58.

ويرى الشيخ غومي أن العدل والحكم به من واجبات الحاكم، وهو من أصول الحكم الإسلامي، وحق من الحقوق، وأمانة من الأمانات. ويقول في تفسير هذه الآية: «ومن الأمانة على من ولي أمر الناس أن يحكم بينهم بالعدل.« ويقرر الشيخ أن الإمام إذا كان عادلًا حَرُم الخروج عليه، وأن الخروج عليه ظلمًا يُعد بغيًا، مستدلًا بقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ} سورة النحل، آية 90.

ثالثًا: مبدأ الحرية

الحرية هي ما يميز الإنسان عن غيره، ويُمكِّنه من ممارسة أفعاله وأقواله وتصرفاته بإرادة واختيار، من غير قسر ولا إكراه، ولكن ضمن حدود معينة. وفي المجال السياسي تُعرَّف الحرية بأنها «عدم استبداد الحاكمين بالمحكومين.« وقد عبَّر بعض العلماء عن ذلك بمصطلح الحرية السياسية، ويقصدون بها كون الأمة مصدر السلطات وصاحبة السيادة العليا في شؤون الحكم، سواء عن طريق اختيار الحاكم، أو مراقبته ومحاسبته، أو المشاركة في شؤون الحكم، أو عزله. وتشمل الحرية السياسية: حرية التعبير عن الرأي، وحرية اختيار ولي الأمر وممثلي الأمة، وحرية النقد السياسي ومحاسبة الحكام، وحرية

سحب الثقة من الحكام أو الحكومة، وحرية الاجتماع السلمي، وحرية تأليف الجمعيات والتنظيمات السياسية، وحرية المعارضة، وفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الحرية السياسية في الإسلام (حرية الرأي)

من حق الإنسان أن يشارك في القضايا السياسية، وأن يُدلي برأيه، وأن يُستشار في الشؤون العامة، وله أن يسعى إلى المناصب العامة بجهده وفكره، بشرط ألا يضر بالآخرين ضررًا غير مشروع، وأن يلتزم بحدود الشريعة الإسلامية، وألا يكون الرأي الذي يبديه طعنًا في الدين أو خروجًا عليه. جاء في الموسوعة العربية العالمية أن الحرية السياسية. وهي تتيح للإنسان فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات الحكومية. وتشمل حق التصويت في اختيار أحد المرشحين المتنافسين على وظيفة عامة، وحق الفرد في ترشيح نفسه لوظيفة، والحق في نقد سياسات الحكومة.[76] ومن النصوص المقرِّرة لمبدأ الحرية قوله تعالى:{قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ} سورة المجادلة، آية 1،وقوله تعالى: {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ} سورة البقرة، آية 256.

وعلى هذا، فإن النصوص الشرعية تحارب الاستبداد السياسي وغيره. وقد أشار الشيخ غومي إلى قبح الاستبداد عند تفسيره لقصة نمرود الملك المتكبر الذي عاش نبي الله إبراهيم عليه السلام في ظل سلطانه، وذلك عند تفسير آية {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ}، حيث قال: إن من أوتي شيئًا من ملك الدنيا، ورُفع على إخوانه، فعليه ألا يتكبر عليهم، وألا يحكم إلا بما أنزل الله، فإن لم يتواضع فآخره الخزي والدمار.

الخاتمة:

خلص هذا البحث إلى بيان جهود الشيخ أبي بكر محمود غومي في تفسير الآيات الدستورية من خلال تفسيره *رد الأذهان إلى معاني القرآن*، حيث تبيَّن أن الشيخ قد أسهم إسهامًا بارزًا في إبراز المعالم الدستورية للفكر السياسي الإسلامي المستمدة من النصوص القرآنية، وربطها بواقع المجتمع المسلم، ولا سيما المجتمع النيجيري.

وقد أظهر البحث أن الشيخ غومي كان مصلحًا إسلاميًّا واعيًا بقضايا أمته، جامعًا بين الفقه بالكتاب والسنة، والإدراك العميق لواقع المجتمع، وهو ما انعكس جليًّا في تفسيره للآيات الدستورية المتعلقة بالشورى، والعدل، والحرية، وغيرها من المبادئ الأساسية للحكم الراشد في الإسلام. كما اتضح أن تفسيره جاء منسجمًا مع منهج أهل السنة والجماعة، ومع أقوال جمهور المفسرين، دون خروج عن الأصول الشرعية في الاستنباط أو في الفتوى السياسية والدستورية.

ويوصي البحث بأهمية العناية بتفسير *رد الأذهان* بوصفه مصدرًا مهمًّا للدراسات الدستورية والسياسية في الفكر الإسلامي المعاصر، وبضرورة إجراء مزيد من الدراسات الأكاديمية حول جهود

[76] الموسوعة العربية العالمية، ص3

العلماء الأفارقة في خدمة التفسير والفكر السياسي الإسلامي، وإبراز إسهاماتهم في تجديد الخطاب الديني والإصلاح المجتمعي.

المراجع:

ابن عاشور، محمد الطاهر، *التحرير والتنوير: تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد*، الدار التونسية للنشر، 1984م.

ابن عطية، أبو محمد عبد الحق، *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ.

ابن قيم الجوزية، *إعلام الموقعين عن رب العالمين*، تحقيق: محمد عبد السلام، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ/1991م.

البامي، أبو بكر علي الأزهري، *إيضاح المعاني على رد الأذهان إلى معاني القرآن*، دار الكتب المصرية، ط1، 1435هـ/2014م.

البيضاوي، ناصر الدين، *أنوار التنزيل وأسرار التأويل*، تحقيق: المرعشلي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1418هـ.

السيد، أدي شير، *كتاب الألفاظ الفارسية المعربة*، بيروت: دار العرب للبستاني، 1908م.

السديري، توفيق بن عبد العزيز، *الإسلام والدستور*، وكالة المطبوعات والبحث العلمي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ط1، 1425هـ.

الشوكاني، محمد بن علي، *فتح القدير*، دمشق–بيروت: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، ط1، 1414هـ.

غومي، أبو بكر محمود، *رد الأذهان إلى معاني القرآن*، تعليق أبي بكر علي البامي، ط1، 1435هـ/2014م.

محمد خير بن رمضان، *تكملة معجم المؤلفين*، بيروت: دار ابن حزم، ط1، 1418هـ/1997م.

Zakari, M., *The Selfless Reformer: Sheikh Abubakar Mahmud Gumi*, 2013.